

أثر خصائص مجلس الإدارة

على فترة إصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية

أسامة عبد المنعم* محمد فوزي أبو الهيجاء** جمال حسن العفيف***

تاريخ تسلم البحث: ٢٠١٦/٠٩/٠١ م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٧/٢/٢٦ م

الملخص

تناولت العديد من أدلة الحوكمة الرشيدة في مختلف بقاع العالم المنطلق الفكري الريادي لأهمية وجود مجالس إدارة الشركات وخصائصها البناءة لما لها من تأثير على الكفاءة الحس المؤسسي للشركات للوصول للريادية العملية على مختلف الأصعدة المحلية والعالمية، لذلك حاولت هذه الدراسة بيان تأثير خصائص المجلس على فترة إصدار تقرير المدقق، وتمثلت عينة الدراسة بالشركات المساهمة الأردنية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣م)، وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه الشركات للفترة المذكورة، لهذا فإن بيانات الدراسة تعتبر بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية (CROSS-SECTIONAL TIME SERIES)، ولهذا فقد استخدم تحليل الانحدار التجميعي لقياس العلاقة بين المتغيرات. كما وتم التأكد من ملائمة النموذج من خلال اختبار التوزيع الطبيعي، والارتباط الذاتي، واختبار جذر الوحدة (عدم استقرارية السلاسل الزمنية). وكانت من أهم نتائج الدراسة هي إن مجلس الإدارة يمثل كافة المساهمين وعليه بذل العناية المهنية اللازمة في إدارة الشركة، وتخصيص الوقت اللازم للقيام بعمله بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها، كما يترتب على تقرير مدقق الحسابات ذكر أموراً هامة تتخذها الجمعية العامة للمساهمين أهمها إبراء أو عدم إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة. فضلاً عن ظهور أثر لعدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين ونسبة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين وعدد الأعضاء الذين لديهم ازدواجية المهام على فترة الإصدار، وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة وجود تشريعات على المستوى المحلي والعالمي تعزز من خصائص مجلس الإدارة في الشركات وأثرة على فترة إصدار تقرير المدقق بحيث تصبح بمجملها إلزامية للشركات والتي بدورها تؤدي إلى تعزيز نزاهة وعدالة القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات.

الكلمات الدالة: خصائص مجلس الإدارة، فترة إصدار تقرير التدقيق.

* أستاذ مشارك، جامعة جرش.
** أستاذ مشارك، جامعة جرش.
*** أستاذ مساعد، جامعة جرش.

Abstract

A number of evidence of good governance in various parts of the world dealt with the intellectual flagship of the importance of having a corporate boardroom and its constructive characteristics because of its impact on the efficiency of institutional sense for companies to gain access to the pilot process on various local and global levels. So this study tried to indicate the impact of the Council properties on the period of the issuance of report checker.

The study sample consisted of Jordanian companies that contributed during the period (2011-2013) and the data of these companies has been collected for the mentioned period. Thus, the study data are considered cross-sectional time series data, so the meta-regression analysis has been used to measure the relationship between the variables. Also, it had been made sure that the model is appropriate through normal distribution test, and autocorrelation, and test the unit root (non-stability of the time series). One of the most important findings of the study is that the board of Directors represents all the shareholders and thus a professional care in the company's management must be present, and the allocation of the necessary time to do his job with integrity and transparency in order to achieve company goals , objectives and interest,

As a consequence, the auditor's report must mention important things taken by the General Assembly of the shareholders, the most important discharge or not absolve the members of the Board of Directors, the emergence of the impact of number of board members and external proportion of outsider board members, and the number of members who have a duplication of functions on the release period. The most important recommendation of the study is the need for a legislation at the local and global level which enhances the Board of Directors properties in companies and its impact on the issuance of the auditor's report so that it becomes mandatory for companies as a whole, which in turn lead to enhance the integrity and fairness of the financial statements published for those companies.

Keywords: *Board of Directors characteristics, Audit report lag ARL.*

المقدمة :

إن المحور الذي تركز عليه الحوكمة الجيدة في اقتصاديات العالم المختلف هو امتلاكها لمجلس إدارة ذو فكر ريادي، فبدون مجلس إدارة فعال ريادي فإن بقية ما يمكن أن يطلق عليه كلمة إصلاح سيكون قاصراً، فمجلس الإدارة الجيد يضمن للمستثمرين في الشركة بأن الأصول التي قاموا بتوفيرها يجري استخدامها من جانب مديري الشركة ووكلائهم لزيادة تصرفات الشركة التي تهدف إلى تحقيق أغراض الشركة التي وافقوا عليها، ومن ثم تحقيق قيمة أفضل للمستثمرين، كما يضمن لهم عدم ضياع أو إساءة استخدام رأس المال، بل إن رأسالمهم يستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي للشركة وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة قيمة الشركة والرفاهية الاجتماعية بصفة عامة. وإذا ما اتجهنا بشكل أكثر تحديداً إلى النظرية الاقتصادية الجامدة (درويش، ٢٠٠٧، ص ٧٦)، لذلك يعد مجلس الإدارة بمثابة الهيئة العليا التي تحكم وتدير الشركة فهي المسؤولة عن مراقبة ومتابعة تنفيذ أهدافها كما حددتها الجمعية العامة للمساهمين، كما تمثل خط الدفاع الأول للمساهمين تجاه عدم كفاءة الإدارة وممارستها الانتهازية. فاستقلالية مجلس الإدارة سوف يخفض الخسائر التي تنشأ من مشكلة الوكالة والتي تعتبر أمراً أساسياً في الشركات العامة والتي تتمثل في الفصل بين الملكية والإدارة. لذلك لا بُد من امتلاك هذا المجلس للخصائص معينة لا تؤثر فقط على كفاءة وقيمة الشركة وإنما على فترة تقرير المدقق الذي يعطي راية فيها كوحدة اقتصادية متكاملة. وهذا ما سوف توضحه هذه الدراسة من حيث تأثير خصائص مجالس إدارة الشركات على فترة إصدار تقرير مدقق الحسابات الخاص بها.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة باعتبارها دراسة فكرية ريادية تحاول البحث في أثر خصائص مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة على فترة إصدار تقرير المدقق الخارجي، وهي من الدراسات النادرة بحدود علم الباحثين التي تناولت أثر خصائص مجلس الإدارة على فترة الإصدار لتقرير المدقق في الأردن.

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى فحص فيما إذا كان هناك ترابط بين خصائص مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، والتي تتجسد بعدد أعضاء مجلس الإدارة، عدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين نسبة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة عدد الأعضاء الذين لديهم ازدواجية المهام عدد مرات دوران المدير المالي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة ومدى تأثير العوامل السابقة كلها على فترة الإصدار".

مشكلة الدراسة :

بعد انهيار كبرى الشركات العالمية في الفترات السابقة وخاصة شركة اثر أندرسون والتي قامت بإصدار تقارير نظيفة للعديد من الشركات، والتي انهارت بعد إصدار هذه التقارير مباشرة، انعكس هذا على الشك في قدرة مجالس إدارة تلك الشركات على أداء دورها الرقابي ومدى فعاليتها كإحدى آليات الحاكمية في مواجهة حالات الفشل والانهيار الخاص بتلك الشركات، لذا زاد الاهتمام بالبحث عن آلية لزيادة فعالية عملية التدقيق والحفاظ على استقلالية مدقق الحسابات وموضوعية ودقة فترة إصدار تقريره، لذلك كان لا بد من البحث عن مجالس الإدارات كفوه بهدف زيادة موضوعية ودقة فترة إصدار تقرير المدقق، لذا تعتمد مشكلة الدراسة على التساؤلات التالية:

التساؤل الأولي: "هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لعدد أعضاء مجلس الإدارة الكلي على فترة الإصدار".

التساؤل الثاني "هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لعدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين على فترة الإصدار".

التساؤل الثالث: "هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لنسبة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين على فترة الإصدار".

التساؤل الرابع: "هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة على فترة الإصدار".

التساؤل الخامس: "هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد الأعضاء الذين لديهم ازدواجية المهام على فترة الإصدار".

التساؤل السادس: "هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد مرات دوران المدير المالي على فترة الإصدار".

التساؤل السابع: "هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على فترة الإصدار".

فرضيات الدراسة :

بناء على تساؤلات مشكلة فان الدراسة تبني على الفرضيات التالية:

H01: الفرضية الأولى: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد أعضاء مجلس الإدارة الكلي على فترة الإصدار".

H02: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين على فترة الإصدار".

H03: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين على فترة الإصدار".

H04: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة على فترة الإصدار".

H05: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد الأعضاء الذين لديهم ازدواجية المهام على فترة الإصدار".

H06: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد مرات دوران المدير المالي على فترة الإصدار".

H07: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على فترة الإصدار".

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي: حيث سيقوم الباحثون بالحصول على البيانات اللازمة لهذه الدراسة من المصادر التالية:

١- المصادر الأولية. *Primary Sources*

٢- المصادر الثانوية. *Secondary Sources*

المصادر الأولية: *Primary Sources*

تم الحصول على البيانات الأولية اللازمة لهذه الدراسة وذلك بالاعتماد على البيانات المنشورة للفترة للشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان من عام (٢٠١١-٢٠١٣م).

المصادر الثانوية: *Secondary Sources*

تم الحصول على البيانات الثانوية المتعلقة لهذه الدراسة بالرجوع إلى الكتب والرسائل الجامعية والبحوث العلمية والتقارير والمقالات في الصحف والمجلات وذلك من أجل بناء الإطار النظري للدراسة وتحقيق أهدافها.

عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة بالشركات المساهمة الأردنية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣م)، وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه الشركات للفترة المذكورة، لهذا فإن بيانات الدراسة تعتبر بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية (*CROSS-SECTIONAL TIME SERIES*)، ويعتبر تحليل الانحدار النموذج الملائم لقياس العلاقة بين المتغيرات.

الدراسات السابقة:

دراسة (*Hassan, 2016*) بعنوان:

"Determinants of audit report lag evidence from Palestine:

هدفت هذه الدراسة ال توفير نظرية الوكالة من اجل التعرف على محددات التأخير في تقرير مدقق الحسابات في الشركات الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق

أثر خصائص مجلس الإدارة على فترة إصدار..... أسامة عبد المنعم ومحمد أبو الهيجاء وجمال العفيف

المالية (PSE). واستناداً إلى نظرية الوكالة، تم اختبار ثمانية فرضيات باستخدام البيانات التي تم جمعها من التقارير السنوية لعام ٢٠١١م لجميع الـ(٤٦) شركة المدرجة في سوق فلسطين. وتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد لتحديد تأثير مجموعة من الخصائص منها حجم شركة، والمتغيرات هيكل الملكية، وآليات حوكمة الشركات. ولقد توصلت الدراسة بعد اجرائها لتحليل الانحدار الى أن تأخير مدقق الحسابات في اصدار تقريره يرجع لتأثره بحجم الشركة، واسم شركة التدقيق الخارجية ووجود لجنة التدقيق وتشنت الملكية. ولقد أوصت الدراسة بضرورة أخذ هذه النتائج من قبل الشركات من أجل تفعيل درجة الرقابة والتكامل بين عناصر نظرية الوكالة وبالتالي الوصول الى اصدار تقرير مدقق الحسابات في اقصر وقت ممكن. كما أوصت الدراسة الى انها ركزت تحليلها للبيانات على سنة واحدة وبالتالي أوصت بإجراء دراسات مستقبلية تراعي وجود سلاسل زمنية تضفي مصداقية اكبر في النتائج.

دراسة (البحور و خميس، ٢٠١٦م) بعنوان: "فترة إصدار تقرير مدقق الحسابات، فترة الاحتفاظ بالمدقق ووجود التخصص في التدقيق: دليل تجريبي من الأردن". هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين فترة إصدار تقرير مدقق الحسابات وفترة الاحتفاظ بالمدقق ومدى تأثير هذه العلاقة بوجود مدقق حسابات مختص، تم استخدام طريقتين لقياس مدى وجود التخصص في التدقيق، وشملت عينة الدراسة (691) مشاهدة للشركات الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (2009-2013) وقد تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المتمثلة في الأسلوب الإحصائي الوصفي، واختبار معامل ارتباط، واختبار الانحدار المتعدد. أظهرت نتائج هذه الدراسة عدم وجود علاقة بين فترة إصدار تقرير مدقق الحسابات وبين فترة الاحتفاظ بالمدقق. بالإضافة إلى ذلك فإن وجود مدقق مختص لن يكون قادراً على إضعاف العلاقة بين فترة إصدار تقرير مدقق الحسابات وبين فترة الاحتفاظ بالمدقق. توصي هذه الدراسة كلا من صانعي القرارات والمنظمين إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن تدوير مدقق الحسابات في الأردن قد لا يؤدي

**أثر خصائص مجلس الإدارة على فترة إصدار..... أسامة عبد المنعم
ومحمد أبو الهيجاء وجمال العفيف**

إلى تأخير فترة إصدار تقرير مدقق الحسابات. على الرغم من عدم مقدرة المدقق المختص على إضعاف العلاقة بين فترة إصدار تقرير مدقق الحسابات وبين فترة الاحتفاظ بالمدقق إلى أن المدقق المختص قادر على تقليل فترة إصدار تقرير مدقق الحسابات لذلك يوصي الباحثان الشركات المالية وغير المالية الأردنية بضرورة توظيف مدققين مختصين. كما يوصي الباحثان بإجراء دراسات جديدة بطرق مختلفة لقياس وجود التخصص في التدقيق.

دراسة (Salmen, et al, 2015) بعنوان:

**"An Empirical Investigation of Determinants Associated with Audit
Report Lag in Jordan"**

تبحث هذه الدراسة في ما إذا كانت هنالك علاقة ترتبط بعمل المراجع الخارجي واعتماده على الخصائص الوظيفية للتدقيق والمراجعة الداخلية ولجنة التدقيق وعلاقة ذلك مع تأخر تقرير مراجع الحسابات. ومن هنا افترضت الدراسة ان لجنة التدقيق الفعالة والزيادة في الاعتماد على عمل المدقق الداخلي في الشركة سوف يقلل من جهود المدقق الخارجي، وبالتالي تقليل فترة إصدار تقرير مدقق الحسابات. ولتحقيق هذا الغرض تم الحصول على بيانات من (٨٧) شخص من المراجعين الخارجيين للشركات المدرجة في بورصة عمان-الأردن والتقارير السنوية للشركات المعنية لعام ٢٠٠٩م. وتم اجراء تحليل الانحدار وتبين من عرض التحليل أن لجنة التدقيق النشطة والتي ترتبط بالمزيد من الاجتماعات المتكررة ونسبة عالية من الاعتماد على العمل في وظيفة التدقيق الداخلي من قبل المدققين الخارجيين تؤدي الى فترة أقصر لإصدار مدقق الحسابات لتقريره.

دراسة (Ilaboya, O. J. & Christian, 2014) بعنوان:

"Corporate Governance and Audit Report Lag in Nigeria"

هذه الدراسة الى التحقق من حوكمة الشركات وعلاقتها فيما يتعلق بفترة إصدار تقرير مدقق الحسابات في نيجيريا، حيث بحثت الدراسة على وجه التحديد تأثير حجم مجلس الإدارة، استقلاليته، نوع شركة تدقيق الحسابات، حجم جنة التدقيق واستقلاليته، حجم الشركة. ولقد اتبعت الدراسة تحليل السلاسل الزمنية وعبر بيانات المسح المقطعي والتي تغطي فترة خمس

أثر خصائص مجلس الإدارة على فترة إصدار..... أسامة عبد المنعم ومحمد أبو الهيجاء وجمال العفيف

سنوات من (٢٠٠٧-٢٠١١م) وتم تغطية ما مجموعه مائة وعشرين (١٢٠) شركة في قطاع الصناعة التحويلية والمدرجة في البورصة النيجيرية. وتم جمع البيانات التاريخية وتحليلها من الحسابات المالية لعينة الشركات المذكورة. وذلك من خلال استخدام وصفي لإحصاءات الارتباط وتحليل الانحدار. ولقد توصلت الدراسة الى أن حجم مجلس الإدارة، نوع شركة مراجعة الحسابات، وحجم الشركة لها تأثير كبير على فترة إصدار تقرير المدقق، في حين أن استقلالية المجلس وحجم لجنة التدقيق واستقلاليتها ليس لها تأثير كبير على فترة إصدار تقرير المدقق. ولقد اوصت الدراسة أنه يجب على الحكومة أن تقدم سياسات ولوائح صارمة على أي عملية تأخر في فترة إصدار تقرير المدقق حول القوائم المالية لتلك الشركات كما أوصت الدراسة أنه ينبغي للهيئات المحاسبية المهنية رصد أي عملية تأخر في عملية التدقيق وإنجازها في وقت مبكر من دون أي تدخل.

دراسة (ترزي، ٢٠١٣م) بعنوان:

" أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) الخاص بتقرير مدقق الحسابات على تضيق فجوة التوقعات: دراسة تحليلية لأراء مدققي الحسابات ومُعدي القوائم المالية والأكاديميين في قطاع غزة - فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التعديلات التي أجريت على معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل والخاص بتقرير مدقق الحسابات في تحسين توصيل نتيجة عملية التدقيق إلى مستخدمي التقرير، وإلى مدى مساهمة هذه التعديلات المتعلقة بمسؤوليات الإدارة ومسؤوليات وواجبات المدقق وطبيعة ونطاق ومحددات عملية التدقيق في تضيق فجوة التوقعات، وذلك من وجهة نظر كل من مدققي الحسابات، ومعدّي البيانات المالية، والأكاديميين. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملاءمته لطبيعة الدراسة، ولجمع البيانات تم تصميم استبانة وتوزيعها على فئات عينة الدراسة الثلاث، ولغرض اختبار الفرضيات وتحليل البيانات تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات ساهمت في الإشارة بوضوح إلى مسؤوليات الإدارة ومسؤوليات وواجبات المدقق وطبيعة ونطاق ومحددات عملية التدقيق، وبالتالي في تضيق فجوة التوقعات من وجهة نظر الفئات التي شملتها الدراسة، كما أدت إلي تحسين توصيل نتيجة عملية التدقيق إلى مستخدمي التقرير. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من

**أثر خصائص مجلس الإدارة على فترة إصدار..... أسامة عبد المنعم
ومحمد أبو الهيجاء وجمال العفيف**

التوصيات من أهمها ضرورة المحافظة على تقرير المدقق وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل مما قد يساعد على إقبال مستخدمي البيانات المالية على قراءته، وضرورة سن قوانين وأنظمة من قبل المشرع الفلسطيني تتطلب تبني تقرير مدقق الحسابات وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل، والأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر مستخدمي البيانات المالية في مختلف البلدان التي تنتسب للاتحاد الدولي للمحاسبين حول هذه التعديلات. دراسة (Harjinder & Nigar, 2012) بعنوان:

"Board of Director Characteristics and Audit Report Lag: Australian Evidence. Corporate Board: Role, duties and composition"

حيث هدفت هذه الدراسة الى التحقق من استقلالية مجلس الادارة، الخبرة المالية، الجنس، والمعرفة بالحاكمية المؤسسية وأثر هذه العوامل على فترة اصدار تقرير مدقق الحسابات، ولقد تم تطبيق الدراسة على الشركات الاسترالية المدرجة في سوق الاوراق المالية الاسترالي للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨م، حيث تم الحصول على (٥٠٠) مشاهدة لأغراض تحليل الانحدار. ولقد توصلت الدراسة إلى أن استقلالية الأعضاء والخبرة المالية والمعرفة بالحاكمية لها أثر ذو دلالة احصائية على فترة اصدار تقرير المدقق، حيث وجدت الدراسة الى ان تلك العوامل لها أثر ايجابي في تقليل فترة اصدار مدقق الحسابات لتقريره. ولقد اوصت الدراسة الى ضرورة وجود تشريعات اضافية على المستوى المحلي والعالمي تعزز من تلك الخصائص بحيث تصبح بمجملها الزامية للشركات والتي بدورها تؤدي الى تعزيز نزاهة وعدالة القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات.

الإطار النظري :

لقد تضمن قانون الشركات الأردني العديد من الفقرات التي تناولت المغزى الفكري للوجود مجلس إدارة الشركات ولكن ترك تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة للشركة المساهمة العامة للنظام الأساسي للشركة على أن يتم ذلك وفق شروط، وهي أن لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضواً وذلك وفقاً للمادة (١٣٢) من

أثر خصائص مجلس الإدارة على فترة إصدار..... أسامة عبد المنعم ومحمد أبو الهيجاء وجمال العفيف

قانون الشركات الأردني المعدل لعام ٢٠٠٣م، وتقتضي مبادئ الحوكمة الرشيدة أن يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفق أسلوب التصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة بالاقتراع السري، على أن يكون ثلث أعضاء المجلس من الأعضاء المستقلين، حيث عرف: (دليل حوكمة الشركات الأردني) العضو المستقل بـ: " ذلك العضو الذي لا تربطه بالشركة أو بأي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا فيها أو بأي شركة حليفة أو بمدقق الشركة أي مصلحة مادية، أو أي علاقة غير تلك المتعلقة بمساهمته في الشركة قد تكون في ظلها شبه بجلب أي منفعة سواء مادية أو معنوية لذلك العضو قد تؤدي إلى التأثير على قراراته أو استغلاله لمنصبه في الشركة، ولكن ماهي خصائص هذا المجلس وماهي مسؤولياته وماهي التوصيات العشرة لمجالس إدارات الشركات لكي يتميز بكفاءة وفعالية على المستوى المحلي والعالمي.

أولاً: مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة: وقد تتضمن القانون الآتي:

١- يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن ثلاثة أشخاص ولا يزيد على ثلاثة عشر شخصاً (قانون الشركات الأردني، ٢٠٠٣م)، ولم تغطي مبادئ حوكمة الشركات (OECD, 2004) موضوع عدد أعضاء مجلس الإدارة بشكل مباشر ولم توصي برقم معين، وتجدر الإشارة إلى إنه لا يوجد رقم محدد لعدد أعضاء مجلس الإدارة وذلك لاختلاف أوضاع الشركات وحالاتها (Davies and Schlitzer, 2008). وبالرغم من ذلك فإن بعض التشريعات تلزم بتحديد عدد أعضاء المجلس كالقانون البرازيلي الذي حدد الأعضاء من (5-9) والقانون السويدي الذي حدد بأن يكون ليس أقل من ثلاثة وتقتضي مبادئ الحوكمة الرشيدة أن يتم انتخابهم وفق أسلوب التصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للشركة، بالاقتراع السري على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من الأعضاء المستقلين.

٢- يمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين وعليه بذل العناية المهنية اللازمة في إدارة الشركة، وتخصيص الوقت اللازم للقيام بعمله بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة الشركة

وأهدافها وغاياتها. ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس المجلس وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة، ويمكن اعتبار الفصل بين المنصبين من ممارسات الحوكمة الرشيدة الناجحة والتي تساعد في تحقيق التوازن المناسب في السلطة وزيادة المسائلة، وتحسين قدرة المجلس على اتخاذ القرارات بشكل مستقل (Schmid and Zimmermann, 2007).

٣- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو من يمثله أن يكون عضواً أو ممثلاً لعضو في مجلس إدارة شركة أخرى مشابهة أو منافسة لها في أعمالها أو مماثلة لها في غاياتها، وفي جميع الأحوال لا يجوز للشخص الطبيعي الجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من خمس شركات، بصفته الشخصية أو بصفته ممثلاً للشخص الاعتباري. كما لا يجوز للشركة أن تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع لرئيس المجلس أو أي من أعضائه أو لأي من أقربائهم. ويستثنى من ذلك البنوك والشركات المالية التي يجوز لها ضمن غاياتها أن تقرض أياً ممن سبق ووفق الشروط التي تتعامل بها مع عملائها الآخرين، على أن يتم الإفصاح عن ذلك ضمن التقرير السنوي للشركة. كما ويجب على الشركة أن توفر لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة بما يمكنهم من القيام بأعمالهم والإمام بكافة الجوانب المتعلقة بعمل الشركة (هيئة الأوراق المالية، ٢٠٠٨م).

٤- على مجلس الإدارة التأكد من توافر الكفاءة والخبرة الإدارية والفنية اللازمة في أشخاص الإدارة التنفيذية للقيام بالمهام الموكلة إليهم، وله الحق الاستعانة برأي أي مستشار خارجي على نفقة الشركة شريطة موافقة أغلبية أعضاء المجلس وتجنب تعارض المصالح. وكذلك يجب على رئيس مجلس إدارة الشركة أو احد أعضائه أو المدير العام للشركة أو مدقق حساباتها الخارجي تحت طائلة المسؤولية التقصيرية تبليغ الجهات الرقابية المعنية في حال وقوع أي خسائر جسيمة تؤثر على حقوق المساهمين، أو في استغلال إي عضو من أعضاء مجلس الإدارة لصلاحياته لتحقيق منافع ذاتية له أو التزوير أو الاختلاس (هيئة الأوراق المالية، ٢٠٠٨م).

ثانياً: مسؤوليات مجلس الإدارة:

ينبغي في إطار الحوكمة الرشيدة أن يكون هناك توضيح للخطوط الإرشادية والاستراتيجيات المطلوبة لتوجيه الشركات، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومسؤولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين، ولذلك يجب العمل على (OECD, 2006, PP66-85):

- ١- العمل على أساس توافر كامل المعلومات من خلال أعضاء مجلس الإدارة، فضلاً عن ضرورة توافر النوايا الحسنة، في أداء أعمالهم، كما يجب أيضاً الالتزام بالقواعد المطبقة في الحوكمة الرشيدة لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.
- ٢- يجب على مجلس الإدارة عند اتخاذ قرارات تؤثر على مجموعة من المساهمين أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
- ٣- يجب على مجلس الإدارة الالتزام بالمعايير الأخلاقية السارية، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف ذات العلاقة.
- ٤- يجب على مجلس الإدارة القيام بإنجاز بعض المهام الأساسية، بما في ذلك: -
 - أ. وضع إستراتيجية للشركة المخطط لها مسبقاً، وسياسة المخاطر، والموازنات، وخطط العمل، وتحديد أهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ والأداء، والإشراف على النفقات الرأسمالية، وتصفية الاستثمارات.
 - ب. متابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد الحوكمة الرشيدة وإجراء التعديلات اللازمة عند الحاجة إليها.
 - ج. ضرورة اختيار الإدارة التنفيذية العليا وتقرير رواتبهم والمزايا المفتوحة لهم حسب كفاءتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار القيام بإيجاد خطط للتعاقب الوظيفي.
 - د. الإفصاح عن مكافآت المديرين وأعضاء مجلس الإدارة، لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.
 - هـ. ضمان الشفافية في عملية الترشيح لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

**أثر خصائص مجلس الإدارة على فترة إصدار..... أسامة عبد المنعم
ومحمد أبو الهيجاء وجمال العفيف**

- و. التركيز على القضايا المهمة كتعارض المصالح ما بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين، بما في ذلك سوء استخدام موجودات الشركة وإحكام السيطرة على بعض العمليات المتعلقة بها.
- ز. التأكيد على ضرورة سلامة التقارير المالية والنظم المحاسبية للشركة، بما في ذلك نظام التدقيق المالي المستقل والرقابة الداخلية، لا سيما أيضاً أنظمة المخاطر، والرقابة المالية والتشغيلية، والالتزام بتطبيق القوانين والتعليمات.
- ٥- يجب أن يكون هناك تقييم موضوعي لشؤون الشركة من قبل مجلس الإدارة، وأن يتم ذلك بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية العليا، وذلك عن طريق:
- أ. تكليف عدد كافٍ من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ممن تتوافر فيهم القدرة على الحكم الموضوعي بالمهام التي قد يحدث فيها تعارض للمصالح المحتملة مثل: (التقارير المالية، التعيينات، مكافآت التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة).
- ب. أن يقوم مجلس الإدارة بالتحديد الدقيق والإفصاح عن الهدف وإجراءات العمل الخاصة بلجان مجلس الإدارة عند تأسيسها.
- ج. أن يقوم أعضاء مجلس الإدارة بتكريس وقت كافٍ لممارسة مسؤولياتهم.
- ٦- يجب أن يتوافر لأعضاء مجلس الإدارة سهولة النفاذ إلى المعلومات المناسبة الدقيقة في التوقيت المناسب، ليتسنى لهم القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه.

ثالثاً: التوصايا العشر لمجالس إدارة الشركات :

قام الاتحاد القومي لمديري الشركات وبالتعاون مع مؤسسة (Ernest&young) بوضع وصايا لمساعدة مجالس إدارة الشركات المختلفة على تحسين ممارساتها الحاكمة وفقاً لما تحتاج إليه كل شركة بحسب الظروف البيئية والاقتصادية المحيطة بها، حيث طرحت التوصايا العشر التالية (National) Association, Ernest&Young, 2002, p3. و(علي، ٢٠٠٨م، ص ٩٣):

**أثر خصائص مجلس الإدارة على فترة إصدار..... أسامة عبد المنعم
ومحمد أبو الهيجاء وجمال العفيف**

- (١) التفكير الجدي في إضافة أشخاص خارجيين مستقلين بهدف ملء الفجوات في الخبرة ولتأكيد وضمان إشراف أكثر استقلالاً ونزاهةً من حيث اتخاذ القرارات من قبل مجلس الإدارة.
- (٢) التفكير الجدي في جميع مراحل تطور الشركات وذلك بإنشاء لجنة دائمة للتدقيق أو القيام بإنشاء لجنة دائمة لتحديد المرتبات والترشحات.
- (٣) الضرورة الملحة للموازنة ما بين التركيز على التخطيط الاستراتيجي والإشراف القوي على النواحي الرئيسية في الشركة على سبيل المثال إدارة المخاطر والموارد البشرية.
- (٤) وضع آليات متقنة يمكن عن طريقها تحدي الاختصاصات والسلطات التي يحتاج إليها مجلس الإدارة والتأكيد الفعلي من حصول المجلس عليها.
- (٥) عند البحث الفعلي عن أعضاء جدد لمجلس الإدارة يجب القيام بالسعي إلى ضم مرشحين من ذوي الكفاءة والنزاهة والخبرة في الصناعة.
- (٦) يجب القيام بوضع إرشادات لعمل مجالس إدارة الشركات مع التأكد من قيام أعضاء مجالس الإدارة المحتملين بتخصيص الوقت اللازم للعمل في المجالس.
- (٧) زيادة درجة أداء المجلس عن طريق زيادة عدد الاجتماعات والوقت المخصص لأعداد الاجتماعات.
- (٨) التركيز الفعلي على المعلومات الخاصة بالشركة مع التركيز في نفس الوقت على هياكل وآليات عمل مجلس الإدارة.
- (٩) التفكير الجدي في تحديد مستوى معين كحد أدنى أو أعلى لملكية أعضاء مجلس الإدارة من أسهم الشركات وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من التوافق بين مصالحهم ومصالح الشركة وأصحابها.
- (١٠) عند إتباع الوصايا السابقة يجب أخذ الحيطة وقدر من الحساسية بشكل يتناسب مع مستوى نضج الشركة والبحث الدؤوب عن الحلول الأفضل ملائمة لمراحل الحياة التي بلغتها الشركة.

تقرير المدقق وفترة إصدار التقرير:

يعتبر تقرير المدقق من أهم مكونات عملية التدقيق، حيث انه يمثل الناتج النهائي لتلك العملية، وهو خلاصة عمل المدقق الذي يبين فيه النتائج التي تم التوصل إليها، ويعتبر احد المراجع الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها لتحديد مسؤوليات المدقق باتجاه إدارة الشركات ومجالسها الخاصة بها (الذئبيات، ٢٠١٠م) حيث يعد تقرير مدقق الحسابات وسيلة هامة استناداً إلى الآتي (جمعة، ٢٠٠٩م):

- ١- أنه مستند موثوق فيه ومطلوب لكافة الطوائف التي يهتمها التعرف على الأداء المالي للمنشأة.
- ٢- أنه الوسيلة ذات الفاعلية لتقديم المعلومات عن الآثار الفعلية والمحتملة لكافة عمليات المنشأة والمحافظة على كيانها، وعلى علاقتها بالغير بالصورة التي تحقق إشباع حاجة مستخدمي معلومات التقرير بقدر الإمكان.
- ٣- يترتب على تقرير مدقق الحسابات أموراً هامة تتخذها الجمعية العامة للمساهمين أهمها ما يلي:

- أ- اعتماد البيانات المالية الختامية للمنشأة أو تعديلها أو إلغائها.
- ب - إبراء أو عدم إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.
- ت - إقرار أو عدم إقرار كيفية التصرف في الأرباح القابلة للتوزيع.
- ث - رسم سياسات المنشأة.
- ٤- إن اعتماد المدقق الخارجي للقوائم المالية للمنشأة يعد أساساً لربط الضريبة على نتيجة أعمال المنشأة.
- ٥- يمثل انعكاسات للمدى الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والتدقيق من الناحيتين العملية والعلمية، ومدى وفاتها بحاجات المجتمع المتغيرة والمتطورة من المهنة.

والسؤال الذي يحاول الباحثون معرفة هل تؤثر خصائص مجلس الإدارة في الشركات المساهمة على فترة إصدار تقرير المدقق.

وفي هذا السياق تعرف فترة إصدار تقرير المدقق (Audit Report Lag) بأنها الفترة الزمنية الممتدة من نهاية السنة المالية الى التاريخ الذي يصدر به مدقق الحسابات تقريره، ويرى

أثر خصائص مجلس الإدارة على فترة إصدار..... أسامة عبد المنعم ومحمد أبو الهيجاء وجمال العفيف

الباحثون أن أهمية الحديث عن هذه الفترة يتمثل بالتركيز على مفهوم الملاءمة من حيث قدرة المعلومات في التأثير على متخذ القرار، ودور التوقيت المناسب كأحد العناصر الأساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية لكي تتصف بالملائمة، فإذا تأخر الإفصاح عن التقرير المالي يؤدي ذلك إلى أن يقلل من أهمية وفاعلية المعلومات التي يحتويها التقرير ويقلل من ملائمتها لاتخاذ القرار، وتظهر أهمية التوقيت أيضاً، في توفر المعلومة لمتخذ القرار عند الحاجة إليها وقبل أن تفقد أهميتها في التأثير في عملية اتخاذ القرار.

ويرى الباحثون أنه يمكن لمجلس الإدارة أن يلعب دوراً هاماً وحاسماً في عملية التقرير المالي، وذلك من خلال مساعدة الشركة في تخفيض فترة إصدار تقرير التدقيق ومن ثم تقديم القوائم المالية المدققة في التوقيت المناسب، وخلق الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية حول استقامة التقارير المالية خوفاً من تعرض الشركة لأوضاع مالية أو إدارية سيئة أو تعرضها لخسائر جسيمة تؤثر في حقوق المساهمين أو في حقوق دائنيها . والسؤال الذي يحاول الباحثون معرفته هل تؤثر خصائص مجلس الإدارة في الشركات المساهمة على فترة إصدار تقرير المدقق. وهذا الذي سوف نعرفه من خلال التحليل الإحصائي التالي.

التحليل الإحصائي :

سوف نتطرق هنا إلى التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، حيث سيتم عرض وصف لمتغيرات الدراسة، واختبار لملائمة البيانات لنموذج الدراسة، ومن ثم اختبار الفرضيات. وعلى النحو التالي:

أولاً: وصف متغيرات الدراسة:

هنا سيتم عرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، وذلك بالاعتماد على البيانات المنشورة للفترة (٢٠١١-٢٠١٣م)، وعلى النحو التالي:

١- المتغير التابع :

جدول (١)

الإحصاء الوصفي لفترة إصدار القوائم المالية

المقياس	فترة الإصدار (التأخر في نشر القوائم المالية)
الوسط الحسابي	59.7
الانحراف المعياري	25.3
القيمة القصوى	114.0
القيمة الدنيا	0.0

يعرض الجدول (١) وصفاً لمتغير الدراسة التابع (فترة الإصدار) خلال فترة الدراسة (٢٠١١ - ٢٠١٣م)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٥٩.٧) يوماً، وانحراف معياري (٢٥.٣) يوماً، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (١١٤.٠) يوماً في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (٠.٠) يوماً.

٢- المتغيرات المستقلة :

جدول (٢)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة للفترة (٢٠١١-٢٠١٣م)

المقياس	عدد الأعضاء	عدد الأعضاء الخارجيين	نسبة الأعضاء الخارجيين	ملكية أعضاء مجلس الإدارة	عدد أعضاء إزدواجية المهام	دوران المدير المالي	عدد الاجتماعات
الوسط الحسابي	8.1	7.3	0.9	0.5	0.8	0.2	4.5
الانحراف المعياري	2.2	2.4	0.1	0.3	0.9	0.5	2.1
القيمة القصوى	13.0	13.0	1.0	1.0	5.0	3.0	11.0
القيمة الدنيا	3.0	1.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0

يعرض الجدول (٢) وصفاً لمتغيرات الدراسة المستقلة خلال فترة الدراسة (٢٠١١ - ٢٠١٣م)، على النحو التالي:

**أثر خصائص مجلس الإدارة على فترة إصدار..... أسامة عبد المنعم
ومحمد أبو الهيجاء وجمال العفيف**

- ١- بلغ المتوسط الحسابي لعدد أعضاء مجلس الإدارة (٨.١) عضواً، وبانحراف معياري (٢.٢) عضواً، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (١٣.٠) عضواً في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (٣.٠) عضواً.
- ٢- بلغ المتوسط الحسابي لعدد الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة (٧.٣) عضواً، وبانحراف معياري (٢.٤) عضواً، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (١٣.٠) عضواً في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (٣.٠) عضواً.
- ٣- بلغ المتوسط الحسابي لنسبة الأعضاء الخارجيين (٠.٩)، وبانحراف معياري (٠.١)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (١.٠) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (٠.٠).
- ٤- بلغ المتوسط الحسابي لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة (٠.٥)، وبانحراف معياري (٠.٣)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (١.٠) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (٠.٠).
- ٥- بلغ المتوسط الحسابي لعدد الأعضاء الذين يملكون ازدواجية في الوظيفة التنفيذية مع عضوية مجلس الإدارة (٠.٨) عضواً، وبانحراف معياري (٠.٩) عضواً، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (٥.٠) أعضاء في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (٠.٠) عضواً.
- ٦- بلغ المتوسط الحسابي لعدد مرات دوران المدير المالي (٠.٢) مرة، وبانحراف معياري (٠.٥) مرة، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (٣.٠) مرات في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (٠.٠) مرة.
- ٧- بلغ المتوسط الحسابي لعدد مرات عدد الاجتماعات (٤.٥) مرة، وبانحراف معياري (٢.١) مرة، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (١١.٠) مرات في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (٠.٠) مرة.

ثانياً: اختبار صلاحية البيانات :

يتعرض هذا الجزء من الدراسة لاختبار مدى ملائمة النموذج الخطي لبيانات الدراسة، حيث تم اختبار التوزيع الطبيعي، ووجود ظاهرة الارتباط الذاتي من خلال اختبار Darbun-Watson test، واختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Unit root)، وفيما يلي عرض للإجراءات التي تم القيام بها قبل اختبار الفرضيات:

١- اختبار التوزيع الطبيعي :

من شروط صلاحية النموذج الخطي (GLM) General Linear Model ان تكون تكون قيم المشاهدات تتبع التوزيع الطبيعي، وفي حال عدم تحقق هذا الشرط يتم معالجة البيانات من خلال استخدام اللوغاريتم الطبيعي أو الجذر التربيعي، وغيرها. وبالاعتماد على نظرية النهاية المركزية Central Limit Theory، والتي تنص على أنه من الممكن افتراض تحقق هذا الشرط للعينات الكبيرة ($n > 30$)، فإننا نستطيع افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات بصرف النظر عن توزيع المجتمع الأصلي (Gujarati, 2004). وللتحقق من اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي (Normal Distribution)، حيث أن حجم عينة الدراسة (أكبر من ٣٠)، (١٥٣) مشاهدة، تم اختبار التوزيع الطبيعي، واستخدام اختبار (Jarque-Bera)، حيث تكون مجموعة من البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت احتمالية الاختبار (J-B) (أكبر من ٠.٠٥) (Gujarati, 2004)، والجدول التالي يبين نتائج الاختبار.

جدول (٣)

اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي

Jarque-Bera Test		المتغير
Sig.	J-B	
0.476	1.066	فترة الإصدار
0.206	3.155	عدد الأعضاء
0.934	0.137	عدد الأعضاء الخارجيين
0.053	5.039	نسبة الأعضاء الخارجيين
0.148	4.456	ملكية أعضاء مجلس الإدارة
0.199	3.487	عدد أعضاء ازدواجية المهام
0.767	0.205	دوران المدير المالي
0.871	0.196	عدد الاجتماعات

يشير الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة لجميع المتغيرات (أكبر من ٠.٠٥)، مما يشير إلى اقتراب بيانات الدراسة من التوزيع الطبيعي. ولهذا يمكن القول بعدم وجود قيم متطرفة مؤثرة على صحة نماذج الدراسة.

٢- اختبار الارتباط الذاتي *AUTOCORRELATION* :

من شروط الانحدار خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي، والتي تعرف بوجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار، مما ينتج عنه تحيز في قيمة المعلمات المقدرة *Estimated parameters*، وبالتالي ضعف قدرة النموذج على التنبؤ. ويتم التأكد من ذلك بإجراء اختبار ديربن - واتسون (*Durbin-Watson Test*) الذي يعد الأكثر شيوعاً بين الاقتصاديين القياسيين، وتتراوح قيمة هذا الاختبار بين العديدين (٠ و ٤). ويعتمد هذا الاختبار على مقارنة (*D-W*) الجدولية لعينة حجمها (*n*) وعدد متغيراتها (*k*) مع نتيجة (*D-W*) المحسوبة، حيث يوجد قيمتان جدوليتان لإحصائية (*D-W*) وهما (*dl* القيمة الصغرى) و (*du* القيمة العظمى). حيث يتم رفض وجود مشكلة الارتباط الذاتي إذا كانت قيمة (*D-W*) المحسوبة أكبر من القيمة العظمى *du*، (*Gujarati, 2004, 496*) وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (٤) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

الفرضية	قيمة <i>D-W</i> المحسوبة	<i>dl</i>	<i>du</i>	النتيجة
HO1	1.802	1.720	1.747	لا يوجد ارتباط ذاتي
HO2	1.974	1.720	1.747	لا يوجد ارتباط ذاتي
HO3	1.758	1.720	1.747	لا يوجد ارتباط ذاتي
HO4	1.792	1.720	1.747	لا يوجد ارتباط ذاتي
HO5	1.851	1.720	1.747	لا يوجد ارتباط ذاتي
HO6	1.888	1.720	1.747	لا يوجد ارتباط ذاتي
HO7	1.763	1.720	1.747	لا يوجد ارتباط ذاتي

نلاحظ ان قيم *D-W* للمتغيرات في الفرضيات المذكورة جميعها أكبر من *du* مما يشير لخلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

٣- اختبار استقرار السلاسل الزمنية *Time Series Stationary Test*

ويعتبر هذا الاختبار من الاختبارات الأساسية في دراسة خصائص البيانات والذي يهدف إلى اختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية ساكنة أم غير ساكنة. وقد تم إجراء اختبار ديكي وفولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test (ADF)) لاختبار ما إذا كانت متغيرات الدراسة تحتوي على جذر الوحدة (unit root). حيث يتم أخذ الفروق لهذه المتغيرات لجعلها ساكنة Stationary. (Enders, 1995) وحسب اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) فإن السلسلة الزمنية تعتبر ساكنة (مستقرة)، إذا كانت (القيمة المطلقة لـ t المحسوبة) أكبر من (قيمة t الجدولية)، وعندها يتم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم سكون السلسلة (H0:B=0) أما إذا كان العكس من ذلك فتكون السلسلة غير ساكنة، وتكون قاعدة القرار لاختبار (ADF) بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية) إذا كان مستوى الدلالة لقيمة الاختبار المحسوبة (أكبر من 0.05)، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (٥) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

النتيجة	الاحتمالية P-Value	القيمة المحسوبة عند المستوى	السلسلة الزمنية
ساكن عند المستوى	0.000	-7.655	فترة الإصدار
ساكن عند المستوى	0.001	-4.097	عدد الأعضاء
ساكن عند المستوى	0.001	-4.250	عدد الأعضاء الخارجيين
ساكن عند المستوى	0.000	-6.690	نسبة الأعضاء الخارجيين
ساكن عند المستوى	0.002	-3.996	ملكية أعضاء مجلس الإدارة
ساكن عند المستوى	0.000	-6.016	عدد أعضاء اذواجية المهام
ساكن عند المستوى	0.000	-11.243	دوران المدير المالي
ساكن عند المستوى	0.000	-6.347	عدد الاجتماعات

يشير الجدول (٥) إلى نتائج اختبار استقرارية البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وذلك باستخدام اختبار (ADF). ومنه يتضح إن جميع بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة مستقرة مع مرور الزمن لأن جميع القيم الاحتمالية (P- Value) للمتغيرات لم تتجاوز مستوى (٥%)، ولذلك نرفض فرضية وجود جذر الوحدة وتكون السلاسل الزمنية مستقرة.

**أثر خصائص مجلس الإدارة على فترة إصدار..... أسامة عبد المنعم
ومحمد أبو الهيجاء وجمال العفيف**

اختبار فرضيات الدراسة :

تتمثل عينة الدراسة بالشركات المساهمة الأردنية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه الشركات للفترة المذكورة، لهذا فإن بيانات الدراسة تعتبر بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية (CROSS-SECTIONAL TIME SERIES)، ويعتبر تحليل الانحدار النموذج الملائم لقياس العلاقة بين المتغيرات. وبعد التأكد من ملائمة البيانات لنموذج الدراسة، وكذلك وصف متغيرات الدراسة، سنعرض في هذا الجزء من الدراسة اختبار الفرضيات.

الجدول رقم (٦) يعرض نتائج اختبار الفرضيات حيث تم اختبار أثر العوامل المؤثرة على فترة الإصدار في الشركات، وتضمنت العوامل كل من: عدد أعضاء مجلس الإدارة الكلي، وعدد الأعضاء الخارجيين، ونسبة الأعضاء الخارجيين، وملكية أعضاء مجلس الإدارة، وعدد أعضاء ازدواجية المهام، وعدد مرات دوران المدير المالي، وعدد الاجتماعات، وقد تم إخضاع فرضيات الدراسة لتحليل الانحدار لبيسط، وكانت نتائج اختبار الفرضيات على النحو التالي:

جدول (٦): نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	المتغير التابع	قيمة معامل التحديد ^٢	قيمة F المحسوبة	Sig F	معامل الانحدار	B	قيمة T المحسوبة	Sig T
H01	فترة الإصدار	0.005	0.812	0.369	عدد الأعضاء الكلي	-0.434	-0.901	0.369
					ثابت الأحدث	63.066	14.122	0.000
H02	فترة الإصدار	0.055	8.851	0.003	عدد الأعضاء للخارجيين	-1.067	-2.975	0.003
					ثابت الأحدث	68.143	20.422	0.000
H03	فترة الإصدار	0.065	10.470	0.002	نسبة الأعضاء للخارجيين	-	-3.236	0.002
					ثابت الأحدث	82.564	11.030	0.000
H04	فترة الإصدار	0.003	0.400	0.528	ملكية أعضاء مجلس الإدارة	2.077	0.632	0.528
					ثابت الأحدث	57.881	31.977	0.000
H05	فترة الإصدار	0.096	15.976	0.000	عدد أعضاء ازدواجية المهام	4.949	3.997	0.000
					ثابت الأحدث	54.963	47.018	0.000
H06	فترة الإصدار	0.105	17.643	0.000	دوران المدير لملي	5.016	4.200	0.000
					ثابت الأحدث	57.708	85.993	0.000
H07	فترة الإصدار	0.001	0.087	0.769	عدد الاجتماعات	0.159	0.295	0.769
					ثابت الأحدث	58.409	20.002	0.000

- الجدول (٦) أعلاه يعرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة، والتي كانت على النحو التالي:
- ١- نتائج اختبار الفرضية الأولى H01: تشير نتائج الجدول (٦) أن قيمة قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.005$)، وهذا يعني أن (عدد أعضاء مجلس الإدارة الكلي) قد فسّر ما مقداره (0.5%) من التباين في (فترة الإصدار)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (0.812) عند مستوى ثقة (Sig = 0.369) وهذا يؤكد عدم معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B) (-0.434) وأن قيمة (t) عند مستوى ثقة (Sig = 0.369) وهذه تؤكد عدم معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وبناء على ما سبق، نقبل الفرضية العدمية الأولى التي تنص: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد أعضاء مجلس الإدارة الكلي على فترة الإصدار"
 - ٢- نتائج اختبار الفرضية الثانية H02: تشير نتائج الجدول (٦) أن قيمة قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.055$)، وهذا يعني أن (عدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين) قد فسّر ما مقداره (5.5%) من التباين في (فترة الإصدار)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (8.851) عند مستوى ثقة (Sig = 0.003) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B) (-1.067) وأن قيمة (t) عند مستوى ثقة (Sig = 0.003) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الثانية ونقبل البديلة التي تنص: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين على فترة الإصدار"
 - ٣- نتائج اختبار الفرضية الثالثة H03: تشير نتائج الجدول (٦) أن قيمة قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.065$)، وهذا يعني أن (نسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين) قد فسّر ما مقداره (6.5%) من التباين في (فترة الإصدار)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (10.470) عند مستوى ثقة (Sig = 0.002) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B) (-26.263) وأن قيمة (t) عند مستوى ثقة (Sig = 0.002) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية

العدمية الثالثة ونقبل البديلة التي تنص: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين على فترة الإصدار"

٤- نتائج اختبار الفرضية الرابعة H04: تشير نتائج الجدول (٦) أن قيمة قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.003$)، وهذا يعني أن (نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة) قد فسّر ما مقداره (0.5%) من التباين في (فترة الإصدار)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (0.400) عند مستوى ثقة (Sig = 0.528) وهذا يؤكد عدم معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B = 2.077) أن قيمة (t=0.632) عند مستوى ثقة (Sig = 0.528) وهذه تؤكد عدم معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وبناء على ما سبق، نقبل الفرضية العدمية الرابعة التي تنص: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة على فترة الإصدار"

٥- نتائج اختبار الفرضية الخامسة H05: تشير نتائج الجدول (٦) أن قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.096$)، وهذا يعني أن (عدد الأعضاء الذين لديهم ازدواجية المهام) قد فسّر ما مقداره (9.6%) من التباين في (فترة الإصدار)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (15.976) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B = 4.949) وأن قيمة (t = 3.997) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الخامسة ونقبل البديلة التي تنص: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد الأعضاء الذين لديهم ازدواجية المهام على فترة الإصدار"

٦- نتائج اختبار الفرضية السادسة H06: تشير نتائج الجدول (٦) أن قيمة قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.096$)، وهذا يعني أن (عدد مرات دوران المدير المالي) قد فسّر ما مقداره (10.5%) من التباين في (فترة الإصدار)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (17.643) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B = 5.016) وأن قيمة (t = 4.200) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذه تؤكد

معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية السادسة ونقبل البديلة التي تنص: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد مرات دوران المدير المالي على فترة الإصدار"

٧- نتائج اختبار الفرضية السابعة H07: تشير نتائج الجدول (٦) أن قيمة قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.003$)، وهذا يعني أن (عدد الاجتماعات) قد فسّر ما مقداره (0.1%) من التباين في (فترة الإصدار)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (0.087) عند مستوى ثقة (Sig = 0.769) وهذا يؤكد عدم معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B) (0.159) وأن قيمة (t=0.0.295) عند مستوى ثقة (Sig = 0.769) وهذه تؤكد عدم معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وبناء على ما سبق، نقبل الفرضية العدمية السابعة التي تنص: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على فترة الإصدار"

الاستنتاجات والنتائج :

الاستنتاجات :

- ١- يمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين وعليه بذل العناية المهنية اللازمة في إدارة الشركة، وتخصيص الوقت اللازم للقيام بعمله بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها.
- ٢- لا يجوز الجمع بين منصب رئيس المجلس وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة، ويمكن اعتبار الفصل بين المنصبين من ممارسات الحوكمة الجيدة والتي تساعد في تحقيق التوازن المناسب في السلطة وزيادة المسائلة، وتحسين قدرة المجلس على اتخاذ القرارات بشكل مستقل.
- ٣- يترتب على تقرير مدقق الحسابات ذكر أموراً هامة تتخذها الجمعية العامة للمساهمين أهمها إبراء أو عدم إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.

أثر خصائص مجلس الإدارة على فترة إصدار..... أسامة عبد المنعم ومحمد أبو الهيجاء وجمال العفيف

- ٤- يجب أن يتوافر لأعضاء مجلس الإدارة سهولة النفاذ إلى المعلومات المناسبة الدقيقة في التوقيت المناسب، لينتسنى لهم القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه.
- ٥- يجب على رئيس مجلس إدارة الشركة أو احد أعضائه أو المدير العام للشركة أو مدقق حساباتها الخارجي تحت طائلة المسؤولية التقصيرية تبليغ الجهات الرقابية المعنية في حال وقوع أي خسائر جسيمة تؤثر على حقوق المساهمين، أو في استغلال أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة لصلاحياته لتحقيق منافع ذاتية له أو التزوير أو الاختلاس.

النتائج :

- ١- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد أعضاء مجلس الإدارة الكلي على فترة الإصدار".
- ٢- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين على فترة الإصدار".
- ٣- "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين على فترة الإصدار".
- ٤- "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة على فترة الإصدار".
- ٥- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد الأعضاء الذين لديهم ازدواجية المهام على فترة الإصدار".
- ٦- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد مرات دوران المدير المالي على فترة الإصدار".
- ٧- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على فترة الإصدار".

وعند استعراض نتائج الدراسة نجد أن خصائص مجلس الإدارة تتباين فيما بينها من حيث الأثر على فترة الإصدار، ولكون أن هذه الخصائص تشير إلى مدى التزام الشركة بآليات الحوكمة، فيما يخص مجلس الإدارة، فإن ذلك يقودنا إلى استنتاج أن آليات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة تختلف من حيث الأثر على فترة الإصدار. وهذا يتوافق مع دراسة (Hassan, 2016)

التي كشفت عن وجود أثر معنوي لآليات الحوكمة بشكل عام، إلا أن الدراسة الحالية اختلفت مع دراسة (Hassan, 2016) التي ربطت هذا الأثر بلجنة التدقيق وتشتت الملكية، في حين أن الدراسة الحالية لم تظهر الأثر المعنوي لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة على فترة الإصدار. وأظهرت دراسة (Salmen, 2015) أن الاجتماعات المتكررة للجان التدقيق لها أثر إيجابي على قصر فترة الإصدار، وهذا يتعارض مع نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت عدم وجود مثل ذلك الأثر المعنوي، وعدم التوافق هذا لا ينفي أهمية عدد الاجتماعات ووجود لجان نشطة داخل مجلس الإدارة، وإنما قد يعود لاختلاف عينة الدراسة والمنهجية المتبعة في جمع البيانات. كما أظهرت دراسة (Ilaboya, O. J. & Christian, 2014) إلى أن حجم مجلس الإدارة لها أثر كبير على فترة الإصدار، في حين أن استقلالية المجلس لم يكن لها ذلك الأثر الكبير، وهذا يتعارض بشكل كامل مع نتائج الدراسة الحالية، التي أظهرت عدم وجود أثر معنوي لحجم مجلس الإدارة، ووجود الأثر المعنوي لاستقلالية المجلس والتمثلة بوجود أعضاء خارجيين. إلا أنها توافقت مع دراسة (Harjinder&, Nigar, 2012) التي أظهرت وجود الأثر المعنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على فترة الإصدار. وبشكل عام فإن توافق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة الأخرى، أو تعارضها، لا ينفي أهمية خصائص مجلس الإدارة كمجموعة مجتمعة من آليات الحوكمة، وإنما قد يعود لاختلاف المنهجية أو عينة الدراسة، أو عدد المتغيرات المتضمنة بالدراسة.

التوصيات :

- (١) ضرورة قيام الشركات المساهمة العامة بتحديد سياسات ولوائح صارمة على إي عملية تأخر في فترة إصدار تقرير المدقق حول القوائم المالية لتلك الشركات.
- (٢) ضرورة قيام الهيئات المحاسبية المهنية (مجمع المحاسبين القانونيين الأردنيين) برصد إي عملية تأخر في إصدار تقرير المدقق و عملية التدقيق الخاصة بالشركات وإنجازها في وقت مبكر من دون أي تأخير.
- (٣) ضرورة وجود تشريعات على المستوى المحلي والعالمي تعزز من خصائص مجلس الإدارة في الشركات وأثرة على فترة إصدار تقرير المدقق بحيث تصبح بمجملها إلزامية

أثر خصائص مجلس الإدارة على فترة إصدار..... أسامة عبد المنعم ومحمد أبو الهيجاء وجمال العفيف

للشركات والتي بدورها تؤدي إلى تعزيز نزاهة وعدالة القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات .

(٤) يجب على بورصة عمان وهيئة الأوراق المالية الأردنية أن تلتزم الشركات بضرورة الإفصاح بصورة أكبر عن عناصر ومتطلبات الحاكمة المؤسسية، نظراً لعدم التزام بعضها بالإفصاح الكامل في تقاريرها المالية السنوية.

المراجع العربية :

- البحور، عبد الرحمن يوسف وخميس، بشير أحمد، (٢٠١٦م)، "فترة إصدار تقرير مدقق الحسابات، فترة الاحتفاظ بالمدقق ووجود التخصص في التدقيق: دليل تجريبي من الأردن"، مجلة إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، العدد(٢)، المجلد(١٢)، عمان، الاردن.
- درويش، عدنان بن حيدر، (٢٠٠٧م)، حوكمة الشركات و دور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، www.iefpedia.com.
- الذنبيات، علي، (٢٠١٠م)، تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية - نظرية وتطبيق، الطبعة الثالثة، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، المكتبة الوطنية، عمان، الاردن.
- ترزي، المنتصر بالله، (٢٠١٣م)، "أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) الخاص بتقرير مدقق الحسابات على تضيق فجوة التوقعات: دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات ومُعدي القوائم المالية والأكاديميين في قطاع غزة - فلسطين"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.
- جمعة، أحمد حلمي، (٢٠٠٩م)، دراسات وبحوث في التدقيق والتأكد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- علي، أسامة عبد المنعم، (٢٠٠٨م). "أثر رأس المال الفكري والتدقيق الداخلي على الحاكمة المؤسسية للشركات الصناعية الأردنية". رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة (٢٠٠٣م) وتعديلاته. دائرة مراقبة الشركات، عمان، الأردن.

- هيئة الأوراق المالية، (٢٠٠٧م)، دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.
- هيئة الأوراق المالية، (٢٠٠٨م). متوفر على الموقع الإلكتروني. www.sdc.com.jo.

المراجع الأجنبية :

- 1) Davies, M. and Schlitzer, b., (2008) "The Impracticality Of On International "One Size Fits All" Corporate Governance Code Of Best Practice". **Managerial Auditing Journal**, Vol.33 Issue 6, pp.532-544.
- 2) Gujarati, D.N. (2004). **Basic Econometrics**. (4th ed.), UNA, New York: McGraw Hill.
- 3) Ilaboya, O. J. & Iyafekhe Christian , (2014) , *Corporate Governance and Audit Report Lag in Nigeria*, **International Journal of Humanities and Social Science**, Vol.4, No.13; November 2014, 172
- 4) OECD, (2004). **Principles of Corporate Governance**. available online <http://www.oecd.org/>
- 5) OECD, (2006). **Principles of Corporate Governance**. Available online at www.OECD.org
- 6) Salmen ,Khaled Aljaaidi ; Saeed, Bagulaidah, Ghassan; Azizi ,Ismail, Noor; Hanim. (2015), An Empirical Investigation of Determinants Associated with Audit Report Lag in Jordan. **Jordan Journal of Business Administration** Vol. 11 Issue 4, pp. 963-980.
- 7) Fadzil, Faudziah Schmid, M. and Zimmermann, H.(2007)." *Should Chairman and CEO Be Separated? Leader Ship Structure and Firm Performance In Switzerland* ". Schmalenbach Business Review, Vol. 60, Pp. 182-204.
- 8) Singh, Harjinder and Sultana, Nigar. (2012). Board of Director Characteristics and Audit Report Lag: Australian Evidence. **Corporate Board: Role, duties and composition**. 7 (3) : pp. 38-51.
- 9) National Association Young and Ernest, Effective Entreprenunial Boards of Corporate Directors, (2002) : www.Nacdonline.org.
- 10) Hassan ,Yousef Mohammed , (2016) "Determinants of audit report lag: evidence from Palestine", **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Vol. 6 Iss: 1, pp.13-32.